

السادة / الهيئة العامة للرقابة المالية

تحية طيبة وبعد ::

تنفيذاً لقواعد قيد الأوراق المالية الصادرة بقرار الهيئة العامة للرقابة المالية وتعديلاتها والإجراءات التنفيذية لها والصادرة بقرار مجلس إدارة البورصة وتعديلاتها .
نتشرف بأن نرفق لسيادتكم طية رد الشركة على تقرير السادة مراقبي الجهاز المركزي للمحاسبات لشركة مصر للفنادق عن القوائم المالية و المركز المالي عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

قائم بأعمال رئيس قطاع الأوراق المالية

مسئول علاقات المستثمرين

(حسين على الكريبي)

عنه / راسياً عزمي



السيد الأستاذ / وكيل أول الوزارة
مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق
الجهاز المركزي للمحاسبات

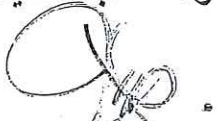
تحية طيبة وبعد ،،

بالإشارة إلى خطاب سيادتكم الصادر برقم/181 بتاريخ ٢٠٢٦/٢/٢٦ بشأن تقرير مراقب الحسابات عن
الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للشركة في ٢٠٢٥/١٢/٣١.

نتشرف أن نرفق لسيادتكم طيه الرد على التقرير المشار إليه.

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

العضو المنتدب التنفيذي


عبد العزيز عيد



رد الشركة
على تقرير مراقب الحسابات
عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لشركة "مصر للفنادق"
في ٢٠٢٥/١٢/٣١

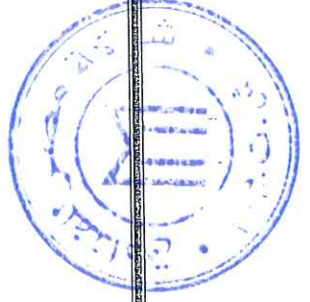
الملاحظات	الرد
- قمنا بإجراء الفحص المحدود للقوائم المالية لشركة مصر للفنادق (م.م) المتمثلة في قائمة المركز المالي في ٢٠٢٥/١٢/٣١ وقائمة الدخل عن السنة أشهر المنتهية في ذات التاريخ بصافي ربح بعد الضرائب نحو ٦٨٥.٤٩٢ مليون جنيه ، وكذا قوائم التدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية والدخل الشامل في ذات التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية وتنتصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج عن تلك القوائم المالية الدورية وفي ضوء فحصنا المحدود. - نطبق الفحص المحدود - تم الفحص وفقاً لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين بالشركة عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ، ويقبل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدي رأى مراجعة على هذه القوائم المالية. - وردت القوائم المالية الدورية محل المراجعة لإدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق بتاريخ ٢٠٢٦/٢/١٧ وذلك بعد اعتمادها من مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم (٧) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٦/١/٢١. - وفي هذا الشأن تبين ما يلي: - بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٦ ورد لإدارة مراقبة الحسابات مايفيد إتمام إجراءات تحول الشركة من العمل تحت مظلة القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ المعدل بالقانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ للعمل تحت مظلة القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تنفيذاً لأحكام المادة (٣٩ مكرر) من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٨١.	السرد





الملاحظة

- ٢٠٢٠ وتم التأشير بذلك في السجل التجارى للشركة بتاريخ ٢٧/٣/٢٠٢٥ ، مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن مخالفة بعض مواد النظام الاساسى للشركة للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما نذكر منها :
- نصت المادة رقم (٢١) من النظام الأساسى للشركة على "يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من خمسة أعضاء على الأقل وسبعة أعضاء على الأكثر تعينهم الجمعية العامة للشركة "فى حين تنص المادة رقم (٧٧) من القانون المشار اليه على "يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة يتكون من عدد من الأعضاء لا يقل عن ثلاثة تختارهم الجمعية العامة لمدة ٣ سنوات...الخ".
 - نصت المادة (٤٧) من النظام الأساسى للشركة فيما يتعلق بصحة إنعقاد لجمعية العامة العادية على "... ويعتبر الاجتماع الثانى صحيحاً بحضور ٢٥٪ على الأقل من أسهم رأس المال...الخ" فى حين تنص المادة (٦٧) من القانون المشار اليه على "... ويعتبر الاجتماع الثانى صحيحاً أيا كان عدد الأسهم الممثلة فيه...الخ".
 - نصت المادة (٥٧) من النظام الأساسى للشركة على "... وفى الأحوال التى تقوم فيها الشركة ببيع أصل من الأصول الثابتة لها أو حصولها على تعويض عنه فتلتزم الشركة بتكوين إحتياطى رأسمالى بكامل قيمة البيع أو التعويض لإعادة هذه الأصول لما كانت عليه أو شراء أصول جديدة " بينما تنص المادة (٤٠) من القانون المشار اليه على "... ويجوز بموافقة الجمعية العامة توزيع نسبة من الأرباح الصافية التى تحققها الشركة نتيجة بيع أصل من الأصول الثابتة أو التعويض عنه بشرط ألا يترتب على ذلك عدم تمكين الشركة من إعادة أصولها إلى ما كانت عليه أو شراء أصول ثابتة جديدة...الخ".
 - يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعديل النظام الأساسى للشركة بما يتوافق مع القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما وحصر كافة المواد مع موافقتنا بما تم فى هذا الشأن.



- تم إعداد النظام الأساسى وفقاً للنموذج الاسترشادى الموحد المعد من الإدارة المركزية للشئون القانونية للتأسيس والشركات بالهيئة العامة للاستثمار، وستقوم الشركة بإجراء أية تعديلات على النظام الأساسى وبما يتفق مع تعديلات أحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية.

الرد

الملاحظ

- ظهر رصيد ح/ الأصول الثابتة بالصافي في ٢٠٢٥/١٢/٣١ بنحو ١٢٩٧ مليون جنيه بعد خصم مجمع الإهلاك بنحو ٥٢٤,٢٣٠ مليون جنيه وقد تضمن الرصيد مايلي :

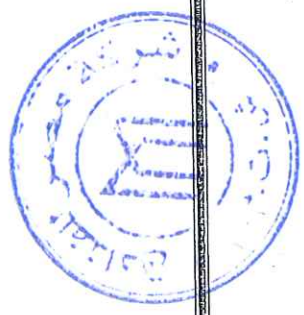
أ. نحو ٥٣٨ ألف جنيه - الآت ومعدات فندق النيل ريتز كارلتون - بالخطأ قيمة ماتم صرفه من الإحلال والتجديد بنحو ٩٢ ألف جنيه قيمة غرفة تعليق ملابس ونحو ٤٤٦ ألف جنيه قيمة عدد ٣٨ ترولي صاج وصحنتهما حساب عدد وأدوات بفندق النيل.

ب. نحو ١,٦٣٨ مليون جنيه - أثاث ومفروشات فندق النيل ريتز كارلتون - بالخطأ قيمة ماتم صرفه من الإحلال والتجديد لتحديث شبكة الأنترنت (هاردوير وأجهزة كمبيوتر شركة أكت) وصحته حساب كمبيوتر فندق النيل.

ج. نحو ١٤٤ ألف جنيه - الآت ومعدات فندق سفير دهب- بالخطأ قيمة ما تم صرفه من الإحلال والتجديد بنحو ٩٦ ألف جنيه قيمة عدد ١٤ ثلاجة ميني بار للسويتات ٩٠ لتر وايت ويل وصحته حساب أثاث ومفروشات فندق سفير دهب ونحو ٤٨ ألف جنيه قيمة لوح فيوزنيك لتغطية وحدات التكييف وصحته حساب عدد وأدوات فندق سفير دهب.

د. نحو ٢٨٢ ألف جنيه عدد وأدوات فندق سفير دهب- بالخطأ قيمة ماتم صرفه من الإحلال والتجديد بنحو ٦٥ ألف جنيه قيمة ديب فريزر سعة ٩٠٠ لتر أبيس كريم ونحو ٢١٧ ألف جنيه قيمة مطحنة وماكينه قهوة اسبريسو أتوماتيك وصحنتهما حساب الآت ومعدات فندق سفير دهب.

- تم إجراء التصويب المحاسبي اللازم طبقاً لملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات بالرقم ٢٠٢٦/٢/٣٨٧ تسويات.



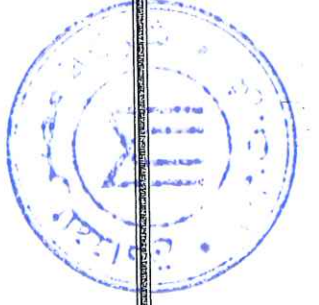


MISR HOTELS Co.
مصرية الفنادق

السرد

الملاحظة

- ٢٠١٦ ، وقد ورد برد الشركة على تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٥/٩/٣٠ أنه يتم المتابعة مع المستشار الضريبي للشركة في هذا الشأن في ضوء قرار المحكمة عن الطعن على ضريبة القيمة المضافة المسنونة محل الملاحظة. - يتعين حصر الحالات المماثلة حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ وإثباتها بدفاتر الشركة وبحث كيفية الإستفادة من تلك الضرائب المخصوصة كضريبة على المدخلات وفقا لأحكام المواد المشار إليها وإجراء التسويات اللازمة في ضوء الدراسة لما له من أثر على أرصدة الأصول وإهلاكاتها.	- تقدم المستشار الضريبي للشركة بالمستندات اللازمة و مذكرات الدفاع أمام لجنة الخبراء لإثبات أحقية الشركة في خصم الضريبة كضريبة على المدخلات وصدر حكم المحكمة بتأييد ما ورد بتقرير لجنة الخبراء بعدم إعتداد خصم ضريبه القمية المضافة الواردة بفواتير تطوير كلا من فندق النيل ريتز كارلتون و فندق سفير دهب. وبناء عليه فقد أوصى المستشار الضريبي للشركة بعمل التسويات اللازمة في حسابات الشركة لهذه الارصدة في ضوء ما سبق ذكره وهو ماسيتم قبل إقفال المركز المالي المنتهى في ٢٠٢٦/٣/٣١ خصماً من المخصص المكون بهذا الشأن.
- ظهر رصيد إستثمارات مالية في شركات تابعة وشقيقة في ٣١/١٢/٢٠٢٥ بنحو ٨,٧٩٨ مليون جنيه بعد خصم الإضمحلال في الإستثمارات البالغ نحو ٢,٧٤٠ مليون جنيه ، مازالت ملاحظاتنا قائمة بشأن مخالفة الشركة للمادة (١٧) - فترة أولى (٥) من القانون (٤) لسنة ٢٠١٨ (الخاص بتعديل بعض أحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١) بشأن عدم إيداع أسهم الأوراق المالية لكل من شركة مصر أسوان وشركة مصر سيناء بأحد شركات الحفظ والقيود المركزي وقد ورد برد الشركة على تقرير مراقب الحسابات على القوانين المالية في ٢٠٢٥/٩/٣٠ بأنه يتم التنسيق بين قطاعي الأوراق المالية والإستثمار والتواصل مع شركة مصر المقاصة وشركة مصر للإستثمارات المالية في هذا الشأن. - يتعين الإنترام بأحكام القانون المشار إليه.	- بالنسبة لشركة مصر أسوان قامت الشركة ببيع الأسهم المصرية للسباحة والفنادق " إيجوث " وتحصيل كامل القيمة البيعية في شهر يناير ٢٠٢٦ - أما بالنسبة لشركة مصر سيناء للسباحة فإنه مازال جارى إجراء الحفظ للأسهم بمعرفه شركة مصر سيناء للسباحة لدى شركة مصر للمقاصة. - ويتم التنسيق بين قطاعي الأوراق المالية والإستثمار في هذا الشأن والتواصل مع كلا من شركة مصر للمقاصة وكذلك شركة مصر للإستثمارات المالية.



السرد

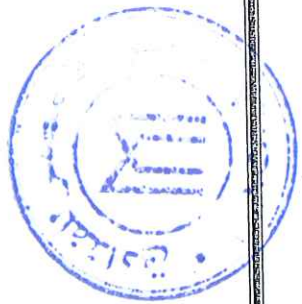
الملاحظات

- ظهر رصيد حسابات مدينة مستحقة على الشركة القابضة وأطراف ذات علاقة بالصافي في ٢٠٢٥/١٢/٣١ بنحو ١٨,٦٢٤ مليون جنيه بعد خصم خسائر إئتمانية متوقعة بنحو ٣٥٦,٢ ألف جنيه منها نحو ١٨,٧١٦ مليون جنيه يمثل رصيد حساب جاري الشركة القابضة للسياحة والفنادق - الضمان الحكومي - والذي تمت المطابقة عليه مع الشركة القابضة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ والمتمثل في المتبقى من قيمة المدبونية المستحقة على الشركة القابضة للسياحة والفنادق وشركاتها التابعة البالغة نحو ١١٥,٢٦٧ مليون جنيه تنفيذاً للحكم الصادر لصالح الشركة في الإستئناف رقمي ١٧٣,٣ لسنة ١٢٤ ق وحصول الشركة القابضة على موافقة السيد/وزير المالية بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٢٠ علي أن تتم التسوية من مستحقات وزارة المالية طرف الشركة القابضة وشركاتها التابعة والرصيد المتبقى من تلك المدبونية يخص شركة مصر للسياحة بعد إجراء مقاصة بنحو ٧٤٨ ألف جنيه (منها نحو ٧٠٦ ألف جنيه خلال العام المالي السابق تمثل المتبقى من ثمن السيارة المشتراه من شركة مصر للسياحة ، ونحو ٤٢ ألف جنيه تم استبعادها من المدبونية في سبتمبر ٢٠٢٥ تمثل قيمة رسوم سجل عقد بيع تلك السيارة) ، وقد أفادت الشركة القابضة ضمن مكاتبتها لشركة وأخرها بتاريخ ٢٠٢٦/٧/٤ بأنه محل نزاع قضائي بين شركة مصر لسياحة ووزارة المالية وسيتم تأجيل أى سداد بشأنه لحين الحكم في هذا النزاع وقد أفادت الشركة بردها على تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية في ٢٠٢٥/٩/٣٠ بأنه جاري متابعة تحصيل باقي المدبونية بالتنسيق مع الشركة القابضة للسياحة والفنادق.

- يتعين متابعة العمل علي تحصيل تلك المدبونية حتي لا تمثل أموال عاطلة وضياح فرص استثمارها بما يعود بالنفع ويحقق صالح الشركة.

- المبلغ المسدد عن الضمان الحكومي تم خلال عام ٢٠٠٩ وطوال السنوات التالية كان متداولاً بالقضاء وصدر حكم الإستئناف لصالح الشركة بتاريخ ٢٠١٩/٩/٢٤ ثم الطعن عليه من قبل وزارة المالية وتم تأييد الحكم لصالح الشركة من محكمة النقض بتاريخ ٢٠٢١/٣/٢٥ وحتى يمكن التنفيذ كان يستلزم ذلك صيغة تنفيذية والتي تستغرق فترات زمنية جديدة.

وبالتالي فقد تم التنسيق بين الشركة القابضة للسياحة والفنادق والمستشار القانوني للشركة وذلك بالتواصل مع المستشارين القانونيين لوزارة المالية للوصول إلى تسوية ودية لإسترداد قيمة الضمان الحكومي وهو ما نجحت فيه الشركة القابضة بالحصول على تأشير معالي وزير المالية على إجراء التسوية الودية وخصم قيمة حق الإنتفاع لمدة عام ونصف وتبلغ





MISR HOTELS Co.
مجموعة فنادق

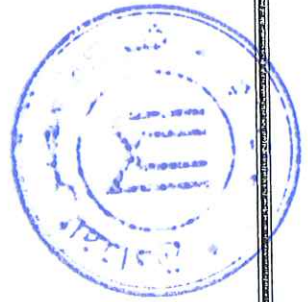
المسترد

نحو ٣٥ مليون جنيه وباقي الـ ١٥٠ مليون جنيه يتم تسويته من مستحقات الشركة القابضة وشركاتها التابعة. وبالفعل تم تحصيل مبالغ وصلت لنحو ٩٥,٨ مليون جنيه حتى إقفال المركز المالي وباقي الرصيد يخص مديونية شركة مصر للسياحة. بالإضافة الى ما تم خصمه من مستحقات لشركة مصر للسياحة خلال الفترة والبالغة نحو ٧٤٨ ألف جنيه ، وجارى المتابعة نحو تحصيل باقى المديونية بالتنسيق مع الشركة القابضة للسياحة والفنادق.

الملاحظة

- ظهر رصيد حسابات مدينة أخرى بقائمة المركز المالى فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ بنحو ٣٦٩,٠٢٤ مليون جنيه (بالصافى) بعد استبعاد خسائر انتمائية متوقعة بنحو ٢,٤٧٧ مليون جنيه ومازالت ملاحظاتنا قائمة بشأن تضمين الرصيد ما يلي :
- ١- نحو ٤,٢٩٧ مليون جنيه (مصلحة الضرائب - خصم من المنيع للشركة) يقابلها خسائر انتمائية متوقعة بنحو ٣٨٩ ألف جنيه يمثل الرصيد قيمة ضريبة الخصم والإضافة المستطعة بمعرفة عملاء فندق النيل ريتز كارلتون حتى ٢٠١٦/١٢/٣١ ، وقد أفادت الشركة فى ردها على تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية عن العام المالى المنتهى فى ٢٠٢٥/٩/٣٠ بأنه تتم المتابعة مع فندق النيل ريتز كارلتون بسرعة الإنتهاء من إثبات تلك المبالغ على الملف والبطاقة الضريبية للشركة بمعرفة المستشار الضريبى للفندق فور الإنتهاء من الفحص لضريبة التجارى للفندق عن تلك السنوات قبل إثباتها كأرصدة دائنة لشركة مصر للفنادق.
- يتعين موافقتنا بما انتهت إليه الشركة مع مصلحة الضرائب فى هذا الشأن لما لذلك من أثر على أرصدة الحسابات الظاهرة بالقوائم المالية فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ مع دراسة الخسائر الانتمائية المتوقعة والعمل على تدعيمها فى ضوء ما تسفر عنه نتائج الدراسة.
- ٢- نحو ٩٩٤ ألف جنيه رصيد مدين يقابله خسائر انتمائية متوقعة بذات القيمة منها نحو ٩٧٩ ألف تمثل ضريبة القيمة المضافة الخاصة بمستخلصات تطوير فندق سفير دهب منذ افتتاح الفندق فى ٢٠٢٢/٩ ، ونحو ١٥ ألف جنيه لفندق النيل ريتز كارلتون والتي لم يتم خصمها من الرصيد الدائن لمصلحة الضرائب عن القيمة المضافة ضمن الإفراجات حتى (ديسمبر ٢٠٢٥) وقد أفادت الشركة فى ردها على تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٥/٩/٣٠ بأنه جارى المتابعة مع المستشار الضريبى فى ضوء الدعوى القضائية المرفوعة رقم ٦٧/٦٥٤٦٤.

- تم الانتهاء من فحص ضريبة التجارى لفندق النيل عن عام ٢٠٠٩ خلال الفترة الحالية ، ويتم حالياً بمعرفة المستشار الضريبى تجميع شهادات الخصم المستطعة بمعرفة العملاء على البطاقة الضريبية لشركة مصر للفنادق وإثبات تلك المبالغ كرصدين دائن لدى مصلحة الضرائب لإمكانية خصمها من المستحقات الضريبية.





MISR HOTELS Co.

مصر القاهرة

الملاحضة

- تقدم المستشار الضريبي للشركة بالمستندات اللازمة ومذكرات الدفاع أمام لجنة الخبراء لإثبات أحقية الشركة في خصم الضريبة كضريبة على المدخلات وصدر حكم المحكمة بتأييد ما ورد بتقرير لجنة الخبراء بعدم اعتماد خصم ضريبه القميه المضافه الوارده بقوانين تطوير كلا من فندق النيل ريتز كارلتون و فندق سفير دهب.

وبناء عليه فقد أوصى المستشار الضريبي للشركة بعمل التسويات اللازمة في حسابات الشركة لهذه الارصده في ضوء ما سبق ذكره وهو ماسيتم قبل إقفال المركز المالي المنتهى في ٢٠٢٦/٣/٣١ خصماً من المخصص المكون بهذا الشأن.

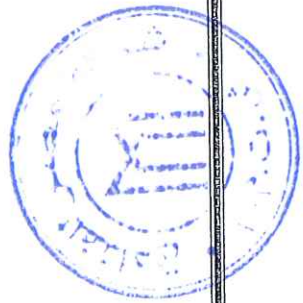
الملاحضة

- يتعين بحث أسباب تأخر الشركة في الاستفاده بتلك الضرائب وخصمها من الإقرار في ضوء الدعوى القضائية المشار إليها وموافاتها بالمستجدات في هذا الشأن.

٣- نحو ١,٧٥٠ مليون جنيه مستحقة للشركة لدى وزارة العدل تنفيذاً للأحكام القضائية الإستئنافية أرقام ١٧٣٠٣، ١٧٤٥٦ لسنة ١٢٤ ق، ورقم ١٢٣١٩ سنة ١٣٥ ق الصادر لصالح الشركة ضد كل من وزير المالية ووزير العدل (بصفتهما) وقد تقدمت الشركة بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٣٠ بطلب للسيد مساعد وزير العدل لشئون المحاكم والمطالبات القضائية بتسوية المبلغ لصالح مأمورية الضرائب - مركز كبار الممولين وأفادت مكتبة وزارة العدل للشركة المؤرخة ٢٠٢٥/٧/١ بأنه تمت الموافقة من جانب قطاع المطالبات القضائية على عمل التحويل لسداد جزء من مديونية الضرائب الخاصة بالشركة بعد خصم أية مبالغ مستحقة عليها وقد أفادت الشركة بردها على تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية في ٢٠٢٥/٩/٣٠ بأنها نجحت أخيراً في الحصول على مكتبة من وزارة العدل بأحقية الشركة في المبلغ المستحق تمهيداً لإيداعه كرسيد دائن للشركة لدى مصلحة الضرائب وخصمه من أي مستحقات ضريبية على الشركة.

- يتعين متابعة الإجراءات اللازمة لتحصيل مستحقات الشركة لتنفيذاً للأحكام القضائية الصادرة لصالحها، حفاظاً على حقوقها طرف الغير مع موافاتها بما تم في هذا الشأن.

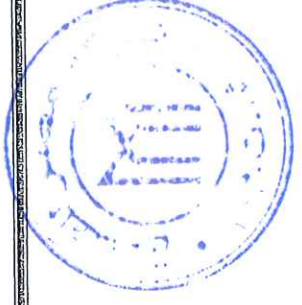
٤- نحو ٢٧٩ ألف جنيه يرجع تاريخها لعام ٢٠٠٦ يقابله خسائر انتمانية متوقعة بذات القيمة يمثل قيمة رسوم ضريبة الدمغة النسبية المستحقة للشركة طرف مصلحة الضرائب علي مساهمات الشركة في رؤوس أموال بعض الشركات بعد حصولها علي أحكام استئنافية لصالح الشركة بهذه القيمة وقد أفادت الشركة بردها على تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية في ٢٠٢٥/٩/٣٠ بأنه جارى متابعة الإجراءات لتحصيل مستحقات الشركة في الأحكام الصادرة لصالحها.



الملاحظات	المصدر
- يتعين سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل مستحقات الشركة وفقاً للأحكام الصادرة لصالحها.	- ما زال جاري متابعة الإجراءات لتحصيل مستحقات الشركة في الأحكام الصادرة لصالحها وذلك خصماً من المستحقات الضريبية.
٥- نحو ٩٠ ألف جنيه مستحقة علي مصلحة الضرائب العقارية - مأمورية غرب القاهرة - قيمة فوائد قانونية مستحقة للشركة لتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة لصالحها ، وقد أفادت الشركة بردها علي تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٥/٩/٣٠ بأنه جاري التنسيق مع مصلحة الضرائب العقارية علي تسوية الفوائد القانونية خصماً من مستحقات الضرائب العقارية وبعد الأخذ في الاعتبار صدور حكم بأحقية الشركة في بعض القيم الإيجارية المحسوب علي أساسها الضريبة العقارية للمحلات المتواجدة بالفندق. - يتعين موافقتنا بما تم بشأن النسوبة المشار إليها وفي ضوء الحكم الصادر بأحقية الشركة.	- ما زال جاري التنسيق مع مصلحة الضرائب العقارية علي تسوية الفوائد القانونية خصماً من مستحقات الضرائب العقارية، وبعد الأخذ في الاعتبار صدور حكم القضاء في الدعوى المرفوعة من الشركة بشأن الطعن المقدم عن المحلات المتواجدة بالفندق وجاري متابعة الحصول علي صورة من الحكم والذي إنتهى إلى أحقية الشركة في بعض القيم الإيجارية المحسوب علي أساسها الضريبة العقارية للمحلات.
٦- نحو ٥١٤ ألف جنيه يقابلها خسائر إئتمانية متوقعة بذات القيمة- قيمة فروق ضريبة الدخل عن عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ وفقاً لإقرار المحلل للشركة للمقدم للمأمورية بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣١ وقد أفادت الشركة بردها علي تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية في ٢٠٢٥/٩/٣٠ بأنه جاري متابعة الدعوى القضائية في هذا الشأن وإتخاذ اللازم في ضوء ما يسفر عنه ذلك. - يتعين العمل علي متابعة الدعوى القضائية وموافقتنا بأخر المستجدات حفاظاً علي حقوق الشركة.	- ما زال جاري متابعة الإجراءات لتحصيل مستحقات الشركة في الأحكام الصادرة لصالحها وذلك خصماً من المستحقات الضريبية.
٧- نحو ٧٨,٥ ألف جنيه يقابله خسائر إئتمانية متوقعة بذات القيمة تمثل باقي حصة الشركة في أرباح شركة مصر سيناء للسباحة عن الأعوام من ١٩٨٩ حتى ١٩٩٥ وقامت الشركة بالمطالبة بتلك المديونية أكثر من مرة وآخرها بتاريخ ٢٠٢٥/٥/٥. وقد أفادت الشركة بردها علي تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية في ٢٠٢٥/٩/٣٠ بأنه جاري المتابعة مع شركة مصر سيناء لتحصيل تلك المبالغ أو إدرجها ضمن	١٤ من ١٤



الملاحظات	الرد
المستحقات عند اتخاذ إجراءات بيع أسهم الشركة وطبقاً لموافقة مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٢٣ عن نتيجة التقييم للأسهم. - يتعين اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحفظ حق الشركة طرف الغير في ظل مطالبات الشركة المتكررة بالمدىونية.	- ما زال جاري المتابعة مع شركة مصر سيناء لتحقيق تلك المبالغ أو إدرجها ضمن المستحقات عند اتخاذ إجراءات بيع أسهم شركة مصر سيناء وطبقاً لموافقة مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٢٣ على نتيجة التقييم للأسهم.
٨- نحو ٥٤,٥ ألف جنيه يقابله خسائر انتماجية متوقعة بذات القيمة تمثل قيمة ضريبة الدمغة النسبية على مساهمة الشركة في رأسمال شركة الإسماعيلية للإستثمارات السياحية المستحقة لشركة مصر للفنادق والصادر بشأنها حكم قضائي نهائي لصالح الشركة منذ عام ٢٠٢٠ وقد أفادت الشركة بردها على تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية في ٢٠٢٥/٩/٣٠ بأنه جارى المتابعة نحو تنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة وقد قضت المحكمة على المصدر للشيك بدون رصيد بسنة مع الشغل وكفالة ثلاثة آلاف جنيه.	- ما زال جاري المتابعة نحو تنفيذ الحكم الصادر لصالح شركة مصر للفنادق وقد قضت المحكمة على المصدر للشيك بدون رصيد بسنة مع الشغل وكفالة ثلاثة آلاف جنيهاً.
- يتعين العمل على سرعة تنفيذ الحكم القضائي الصادر لصالح الشركة حفاظاً على حقوق الشركة طرف الغير حتى لا تسقط الأحكام بالنقد. ٩- نحو ٢٢ ألف جنيه يقابله خسائر انتماجية متوقعة بذات القيمة تمثل قيمة ضريبة الخصم والإضافة المستقطعة بمعرفة عملاء فندق سفير دهب حتى ٢٠٢٢/٨/٣١ وقد أفادت الشركة بردها على تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية في ٢٠٢٥/٩/٣٠ بأنه جارى المتابعة مع إدارة الفندق نحو إحضار شهادات من العملاء بما يفيد سداد المبالغ على البطاقة الضريبية لشركة مصر للفنادق.	- ما زال جاري المتابعة مع إدارة الفندق نحو إحضار شهادات من العملاء بما يفيد سداد المبالغ على البطاقة الضريبية لشركة "مصر للفنادق".
- يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة للإستفادة من تلك المبالغ وخصمها من المستحقات الضريبية.	



السيرة

الملاحظة

- ظهر حساب مخصص الإحلال والتجديد لفنادق الشركة ضمن حسابات مدينة أخرى بقائمة المركز المالي في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٣٠٠,٣٨٣ مليون جنيه منها نحو ٣٤٣ مليون جنيه قيمة المكون بحساب الإحلال والتجديد لفندق النيل ريتز كارتون حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ بدفاتر الشركة بفارق بالزيادة بنحو ١٨ مليون جنيه عن رصيد حساب البنك البالغ في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٣٢٥ مليون جنيه ، ونحو ٧,٣٥٤ مليون جنيه قيمة المكون بحساب الإحلال والتجديد لفندق سفير دهب حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ بدفاتر الشركة بفارق بالزيادة بنحو ١,١١٨ مليون جنيه عن رصيد حساب البنك في ٢٠٢٥/١٢/٣١ البالغ نحو ١,٢٣٦ مليون جنيه بالمخالفة لما تقتضيه عقود الإدارة والتشغيل بإيداع مبالغ الإحلال والتجديد المكونة في حساب منتج للفوائد.

- يتعين الإنترام بتطبيق بنود التعاقد المبرم لإدارة وتشغيل فنادق الشركة بما يعود بالنفع ويحقق صالح الشركة ولما له من أثر على نتائج الأعمال.

- ظهر رصيد حساب نقدية بالبنوك في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ١٩٢٩ مليون جنيه ولم يتضمن الرصيد نحو ٢١ ألف جنيه قيمة فوائد دائنة بنك سايب بالجنيه المصري والمعلقة بمنكدة تسوية البنك في ديسمبر ٢٠٢٥ على الرغم من ظهورها بكشف حساب البنك في ذات التاريخ.

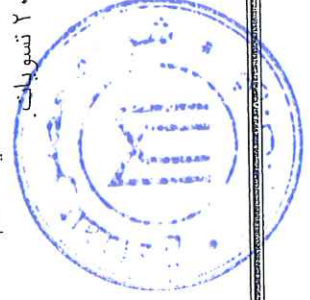
- يتعين إجراء التسويات اللازمة لما له من أثر على قائمة الدخل في ٢٠٢٥/١٢/٣١.

- ظهر رصيد حقوق الملكية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٣٢٥٤ مليون جنيه وقد تضمنت نحو ٣٩٦ مليون جنيه تحت حساب زيادة رأس المال حيث أنه بتاريخ ٢٠٢٥/٩/٢ صدر قرار الجمعية العامة العادية للشركة بتوزيع سهم مجاني لكل سهم ليكون عدد الأسهم ٧٩٢ مليون سهم بعد التوزيع والقيمة الإسمية للسهم جنيه واحد وذلك بالاستخدام من رصيد الأرباح

- بالنسبة لفندق النيل ريتز كارتون يتم الانتهاء من اقفال المركز المالي للفندق خلال خمسة أيام بعد نهاية الشهر وبالتالي يتم إيداع الرصيد الظاهر بالمكون من الإحلال والتجديد خلال الشهر التالي وهو ما تم خلال شهر يناير ٢٠٢٦

- بالنسبة لفندق سفير دهب في ضوء السبولة النقدية المتاحة يتم تحويل لبنك الإحلال والتجديد بالجنيه المصري والذي يمثل غالبية مشتريات الإحلال والتجديد وسيتم قبل نهاية شهر مارس ٢٠٢٦ تحويل ما يساوي نسبة ٦٠٪ من الفارق ، وعلى أن يتم تحويل المتبقى في ضوء السبولة المتاحة وفقاً لمستجدات الأحداث الحالية الجارية بالمنطقة.

- تم إجراء التصويب المحاسبي اللازم طبقاً لملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات بالقيد رقم ٢٠٢٦/١/٩٠٠ تسويات



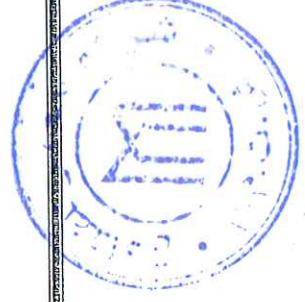
المسرد

الملاحظات

المرحلة بالقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٥/٦/٣٠ البالغة نحو ١١١٨ مليون جنيه (بعد اعتماد الجمعية العامة للشركة)، وقد تم عقد جمعية عامة غير عادية في ٢٠٢٦/١/١٨ للنظر في تعديل النظام الأساسي للشركة وزيادة كل من رأس المال المرخص به ورأس المال المصدر والمدفوع وحتى تاريخ الفحص في فبراير ٢٠٢٥ لم يتم الانتهاء من الإجراءات اللازمة لتسوية تلك المبالغ المجنبية بدفاتر الشركة.

- يتعين العمل على سرعة إنهاء الإجراءات اللازمة في هذا الشأن.

- بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٦/١/١٨ بتعديل النظام الأساسي والمتضمن تعديل زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ٣٩٦ مليون جنيه ليصبح ٧٩٢ مليون جنيه من خلال توزيع سهم مجاني لكل سهم بواقع ٣٩٦ مليون سهم والقيمة الإسمية للسهم جنيه واحد وذلك بالاستخدام من رصيد الأرباح المرحلة بالقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٥/٦/٣٠، فقد قامت الشركة على الفور بالبدء في تجهيز المستندات اللازمة والمطلوبة بمعرفة الهيئة العامة للإستثمار والمتضمنة تقديم تقرير من مراقب حسابات الشركة بذلك والحصول على تقرير من قطاع الأداء الإقتصادي بالهيئة العامة للإستثمار بصحة الأرصدة وكفايتها لتمويل الزيادة المطلوبة في رأس المال المصدر والمدفوع وقامت الشركة بتقديم مستندات الفحص وتقديم تقرير ثان من مراقب حسابات الشركة موجه لقطاع الأداء الإقتصادي للرد على كافة الاستفسارات والطلبات حتى نجحت للإستثمار - قطاع الأداء الإقتصادي للرد على كافة الاستفسارات والطلبات حتى نجحت الشركة في الحصول على التقرير وتقديمه مع كافة البيانات والمستندات الأخرى للهيئة العامة للإستثمار وإستيفاء كافة الطلبات وتم الحصول على موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية على الزيادة، وجارى الحصول على موافقة الهيئة العامة للإستثمار لإستخراج السجل التجارى الجديد وصحيفة الإستثمار الموضح بها الزيادة وبموجبه يتم النشر في الجرائد الرسمية لإثبات الزيادة الجديدة.



المسرد

الملاحظات

- جارى المتابعة مع مكتب الخبراء حيث لم تحدد جلسة انظرها حتى الآن ، وحيث لم يصدر فيها حكم نهائي حتى الآن فسيتم النظر في تكوين مخصص بشأنها في ضوء المستجدات خلال العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥.

- ظهر رصيد حساب المخصصات في ٢٠٢٥/١٢/٣١ بنحو ٤٣,١٩٩ مليون جنيه وقد تضمن الرصيد نحو ٢٧١ ألف جنيه مخصص القضايا المتنازع عليها لمقابلة عدد ٢ دعوى قضائية متداولة وقد تبين وجود دعوى قضائية عمالية استئنافية ضد الشركة برقم ٧٥/٩٤/٩٦ لسنة ١٤٢٢ ق غير مكون عنها مخصص صدر فيها حكم ابتدائي ضد الشركة بتاريخ ٢٠٢٥/١/٢٢ بإداء مبلغ مليون جنيه بالتضامن مع الشركة القابضة للسياحة والفنادق وأفادت الشركة في ردها على تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية في ٢٠٢٥/٩/٣٠ بأنه صدر حكم تمهيدى بتاريخ ٢٠٢٥/٨/٤ بحالة الدعوى إلى مكتب الخبراء وحيث لم يصدر حكم نهائي فسيتم النظر في ضوء المستجدات خلال العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

- يتعين الإستمرار في متابعة الدعوى القضائية المتداولة مع دراسة مخصص القضايا المتنازع عليها المكون في ٢٠٢٥/١٢/٣١ والعمل على تدعيمه في ضوء ما تسفر عنه نتائج الدراسة.

- جارى المتابعة مع المستشار الضريبي على الموقف المحال لمحكمة القضاء الإدارى بالنسبة لضريبة الأشخاص الاعتبارية ، وسيتم التسوية في ضوء ما ينتهي اليه الفحص عن السنوات من عام ٢٠١٧ حتى عام ٢٠٢٠.

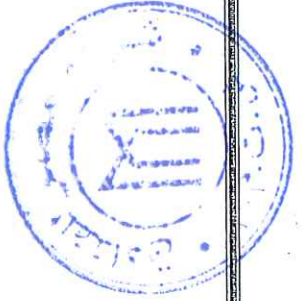
- ظهر رصيد حسابات دائنة أخرى في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٧٠,٦٦٧ مليون جنيه ومازال الرصيد يتضمن نحو ١٥,٠٦٤ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من أرصدة متوقفة منذ عدة سنوات بينها كما يلي :-

١- نحو ٤,٦٩٠ مليون جنيه ضريبة القيمة المضافة عن تطوير فندق النيل ريتز منذ يونيو ٢٠١٩ ، وقد ورد برد الشركة على تقرير مراقب الحسابات على مراجعة القوائم المالية في سبتمبر ٢٠٢٥ بأنه جارى المتابعة مع المستشار الضريبي أمام القضاء في الدعوى القضائية المرفوعة لحفظ حقوق الشركة.

- يتعين اتخاذ اللازم نحو إنهاء النزاع القضائي وسداد الضرائب المستقة على فندق النيل ريتز تنفيذاً لأحكام القانون.

٢- نحو ٤,٥ مليون جنيه جزء من مستحقات الشركة لدي شركة الشرق الأوسط (تحت التصفية) لحين الإنتهاء من أعمال التصفية النهائية علماً بأنه قد تم اتخاذ قرار تصفية شركة الشرق الأوسط منذ أكثر من ثلاثون عاماً.

- وتجدر الإشارة الى عدم تقديم المصفي لحساب التصفية المؤقت حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠ بالمخالفة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ كما لم يتم دعوة الجمعية العامة في ظل قرب



المستند

الملاحظة

- جارى العمل بالتنسيق مع شركة إيجورث والمصفى وكافة الأطراف المعنية لإنهاء التصفية بأسرع وقت ممكن حيث مرت عملية التصفية بعثرات كثيرة سواء من قبل محافظة الإسماعيلية أو عدد القضايا المرفوعة على الشركة وجارى المتابعة مع السيد المصفى لمعرفة موقف مكاتبات الشركة المرسلة بالتوجيه بالإستعجال لعقاد جمعية عامة عادية.

- جارى المتابعة بالتنسيق مع المستشار الضريبي لإنهاء الخلاف مع المأمورية وسيتم التسوية في ضوء نتيجة الفحص للسنوات من عام ٢٠١٧ حتى عام ٢٠٢٠.

- جاري اتخاذ الإجراءات اللازمة فيما يخص تنفيذ الحكم الصادر ومبلغ التأمين بمجرد موافقتنا بصورة الحكم.



انتهاء مدة التجديد الممنوحة له والتي انتهت في ٢٠٢٥/٦/٣٠ ، وقد ورد برد الشركة على تقرير مراقب الحسابات في سبتمبر ٢٠٢٥ أنه سيتم عقد جمعية عامة عادية بتاريخ ٢٠٢٦/٤/١ للتجديد للمصفى ويليها متابعة مستجدات الموقف في ضوء القضايا المرفوعة والمحجوزة للحكم بتاريخ ٢٠٢٦/١/٢٧.

- يتعين موافقتنا بما انتهت إليه القضايا المحجوزة للحكم واتخاذ اللازم للإسراع في أعمال التصفية والحصول علي باقي مستحقات الشركة.

٣- نحو ٥,٧٥٢ مليون جنيه أرصدة دائنة معناه لحين التسوية مع مركز كبار الممولين ، وقد ورد برد الشركة على تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية للشركة في ٣٠/٩/٢٠٢٥ بأنه تم رفع دعوى قضائية منظورة أمام محكمة القضاء الإدارى بشأن النزاع على ضريبة أرباح الأشخاص الإعتبارية وجارى المتابعة مع المستشار الضريبي.

- يتعين اتخاذ اللازم نحو إنهاء النزاع القضائي وسداد الضرائب المستحقة.

٤- نحو ١٢٢ ألف جنيه تمثل غرامات وتأمين ابتدائي من شركة العروبة عن عملية عزل حمام السباحة لفندق النيل ريتز منذ عام ٢٠١٥ المقام بشأنها دعوى قضائية وقد ورد برد الشركة على تقرير مراقب الحسابات في سبتمبر ٢٠٢٥ أنه صدر بشأنها حكم استئناف لصالح شركة العروبة بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٨ بمبلغ ٧٩ ألف جنيه بالإضافة إلى الفوائد القانونية وجارى تنفيذ الحكم الصادر ومبلغ التأمين بمجرد موافقة الشركة بصورة الحكم.

- يتعين موافقتنا بأخر مستجدات تنفيذ الحكم الصادر لما له من أثر علي الحسابات المالية للشركة.

عدم كفاية بعض الإيضاحات المتممة للقوائم المالية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ حيث لم يتم الإفصاح عن:

- أرباح فروق العملة المحققة خلال الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ البالغة نحو ٢١,٤١٢ مليون جنيه وكذا خسائر فروق العملة البالغة نحو ٨٣,٤٤٥ مليون جنيه في ذات



MISR HOTELS Co.
مصر الفنادق

الملاحظة	
التاريخ بالمخالفة لمعيار المحاسبة رقم (١٣) آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. - الأرباح الرأسمالية المحققة حتى ٣١/١٢/٢٠٢٥ البالغة نحو ٢٨٧ ألف جنيه ، وكذا تكلفة الأصول التي أهلت بالكامل ولا زالت تستخدم بالمخالفة لمعيار المحاسبة رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها. - يتعين الالتزام بمعايير المحاسبة المصرية المشار إليها مع مراعاة كفاية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للشركة.	- سيتم مراعاة ما ورد بالملاحظة مستقبلاً.

العضو المنتدب

التنفيذ

(عبد العزيز عبيد)

رئيس

المقطع المالي

(محاسب / محمود محمد مصطفى)

